صالح المطلك رئيس قائمة جبهة الحوار الوطني:

تحركات لتشكيل كتلة أكبر من الائتلاف لوقف ترشيح الجعفري لرئاسة الوزراء

بغداد ـ «القدس العربي»
ـ من حكمت الحسيني

يبدو أن اشكالية رئاسة الحكومة العراقية القادمة لم تنته بعد بترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري من قبل الائتلاف العراقي الموحد، خاصة بعد تزايد وتيرة المعارضة على اعادة ترشيحه من قبل العديد من الكتل السياسية في العراق.

ففي الوقت الذي نفى فيه الدكتور حيدر العبادى، مستشار رئيس الوزراء العراقي، أن يكون هناك انقسام في الائتلاف العراقي الموحد بشأن ترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري لتشكيل الحكومة القادمة، قال الدكتور صالح المطلك رئيس قائمة جبهة الحوار الوطني أن هناك تحركات بشأن تشكيل كتلة أكبر من الائتلاف لوقف ترشيح الجعفري.

صالح المطلك

وأفاد قادة سياسيون من القوائم السنية والكردية والعلمانية ان بعض أعضاء قائمة الائتلاف يجرون معهم حوارات من أجل التصويت ضد ترشيح الجعفري عندما يجري التصويت على رئيس الوزراء والتشكيلة الوزارية في مجلس النواب.

وقال الدكتور أياد علاوي رئيس القائمة العراقية «كل هذا ينبع من حقيقة الحاجة الى حكومة وحدة وطنية». وتابع «لا يمكن ان يكون لنا حكومة دينية». وأضاف «ينبغي أن تكون حكومة كل العراقيين، حكومة ليبرالية ينصهر فيها الكل».

وانكر الدكتور حيدر العبادي. مستشار رئيس الوزراء الجعفري «وجود انقسام في الائتلاف» وقال «ان رئيس الوزراء ملتزم بتشكل حكومة ائتلافية».

وسيصبح موقف الائتلاف العراقي الموحد صعبا اذا ما انفصلت كتلة من الائتلاف وانضمت الى المعسكر المعارض حيث ستكون فرصة تشكيل أغلبية بسيطة للموافقة على ترشيح رئيس الوزراء وتشكيلة الحكومة داخل مجلس النواب صعبة المنال، لا سيما وان للائتلاف 130صوتا ويحتاج الى (8) أصوات ليكون الأغلبية البسيطة (138صوتا).

وأشار الدكتور صالح المطلق ورئيس قائمة جبهة الحوار الوطني من ناحيته، الى أن «هناك تحركا لتشكيل كتلة اكبر من الائتلاف لايقاف ترشيح الجعفري». وتابع قائلا «سنشكل كتلة تسمي رئيس الوزراء وسندعمه لتشكيل حكومة». الا انه استطرد قائلا «فرصة التحرك هي 50 بالمئة».

ويتطلب هذا التحرك تعاون أطراف وفرقاء طالما شكلوا غرماء، وتجاوز الاختلافات السياسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية يشكل التحدي الأكبر للأطراف والأحزاب السياسية العراقية.

وتدخل المعارضة المتصاعدة لترشيح الجعفري العراق الى عالم أكثر توترا وغموضا فضلا عن تأخير تشكيل الحكومة الدائمة.

وجرت الانتخابات العراقية قبل شهرين، وتحاول الولايات المتحدة صاحبة اكبر تواجد عسكري في العراق الحث على توسيع الحكومة وهزيمة الأعمال المسلحة. وتقول صفية طالب السهيل، عضو في قائمة اياد علاوي ومشاركة في الكتلة المعارضة «ستتغير الخارطة السياسية لأنها تخص العراق ومستقبل من يملك السلطة فيه».

يذكر انه عندما تم ترشيح الجعفري كمرشح لرئاسة الوزراء، افترض الجميع انه سيكون أول رئيس وزراء لحكومة دائمة بعد حكومة الرئيس السابق صدام حسين لان قائمته لها 128 مقعدا، وهي اكبر قائمة انتخابية حصلت على الأصوات، لكن الأحداث بينت انه كسب ترشيحه بفارق صوت واحد (64) مقابل (63) لمرشح المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق.

وكان المجلس الأعلى للثورة الاسلامية، احد اكبر الأحزاب في الائتلاف ويحظى بثلاثين صوتا داخل قائمة الائتلاف، قد رشح الدكتور عادل عبد المهدي وأيده في ذلك حزب الفضيلة الذي يشارك الأحزاب الأخرى في ان عبد المهدي أكثر علمانية واعتدالا وليست له صلات قوية بالزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر.

ويتخوف القادة الأكراد من تعاظم مساندة الجعفري للأخير، خاصة وان الصدريين ربما سيحظون بالسلطة الأكبر في الحكومة.

ويقول السيد محمود عثمان عضو القائمة الكردستانية «من الخطأ منح الصدريين سلطة الاعتراض في الحكومة».

وتابع «لا بد من برنامج وطني وآلية يتفق عليها الجميع».

ويقول الذين يعترضون على ترشيح الجعفري بأنه سيحظى بدعمهم فقط عندما يعرض برنامجا أكثر حداثة وأكثر علمانية، وهو تحرك يغيظ الصدريين ذي التوجه الاسلامي.

وأضاف عثمان «هناك تغير في وجهات نظر الجعفري، لكنها ما زالت مجرد كلمات، علينا أن نرى كيف تصبح أفعالا».

اختطاف رجل اعمال عراقي وابنه ومقتل خمسة من حراسه الشخصيين

بغداد ـ من عمار كريم:

اكد مصدر في وزارة الداخلية العراقية الجمعة ان مسلحين مجهولين قاموا ليل الخميس ـ الجمعة باختطاف رجل اعمال عراقي ثري وابنه بعد مداهمة منزله في غرب بغداد وقتل خمسة من حراسه الشخصيين.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان «مسلحين مجهولين اقتحموا ليل الخميس ـ الجمعة منزل رجل الاعمال العراقي غالب كبة وقاموا باختطافه هو وولده بعد قتل خمسة من حراسه الشخصيين».

واوضح ان «الحادث وقع بعيد الساعة 23,00 (20,00 ت غ) من مساء الخميس في منطقة اليرموك (غرب)»، موضحا ان «الشرطة فتحت تحقيقا في الحادث» بدون اعطاء المزيد من التفاصيل.

وفي حي اليرموك، اكد احد الجيران قال ان اسمه محمد ان اطفالا وجدوا بعد قليل باب المنزل الكبير مفتوحا.

واضاف «دخلت المنزل فشاهدت خمسة من الحراس الشخصيين مقتولين في الحديقة برصاصات في الرأس وقد غطت الدماء ارضية الحديقة».

وتابع ان «زوجة غالب وزوجة ابنه حسن كانتا تبكيان في المنزل مع طفلي حسن وهما بنت تبلغ السابعة من العمر وولد يصغرها سنا».

واكد ان «زوجة غالب اتصلت بسائقها الذي لا يسكن الحي نفسه والذي وصل على وجه السرعة واقتاد كل افراد العائلة الى جهة مجهولة».

وكان الجنرال ريك لينج الناطق الرسمي باسم القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد اعرب في التاسع من شباط (فبراير) الماضي عن قلقه من «تزايد عمليات الخطف في العراق»، موضحا ان «المتمردين بحاجة للمال لشن عملياتهم (...) وهناك عمليات خطف يقوم بها اشخاص للحصول على فدية».

وغالب كبة هو رئيس غرفة تجارة البصرة (550 كلم جنوب بغداد) ورئيس مجلس ادارة شركة «الرافدين» للطيران العراقية المساهمة. اما ابنه حسن فيعمل المدير المفوض لمصرف البصرة الوطني للاستثمار.

ويتعرض رجال الاعمال والتجار والمقاولون العراقيون باستمرار لعمليات اختطاف بدافع الحصول على فدية.

وتصاعدت مؤخرا موجة الاختطاف خلال الاشهر القليلة الماضية ضد الاجانب وعدد كبير من العراقيين معظمها من تنفيذ عصابات اجرامية.

من جانبه قال المتحدث باسم الجيش الامريكي الميجور جنرال ريك لينج للصحافيين في التاسع من شباط (فبراير) الجاري «نحن قلقون من تزايد عدد عمليات الاختطاف التي نراها هذه الايام».

واضاف «نرى ان المتمردين في حاجة الى الاموال لشن هجماتهم والعديد من حالات الاختطاف في نظرنا ذات طابع اجرامي بحت».

وطبقا لتقرير نشره الشهر الجاري معهد برونكس الذي يتخذ من واشنطن مقرا فان معدل حالات الاختطاف في بغداد ارتفع من حالتي اختطاف يوميا في المتوسط في كانون الثاني (يناير) 2004 الى ثلاثين حالة في اليوم في كانون الاول (ديسمبر) 2005.

واشار الى ان عدد الاجانب المخطوفين في العراق لا يقارن بعدد العراقيين الذين اختطفوا في هذا البلد الذي اصبحت فيه هذه الظاهرة صناعة حقيقية.

يذكر ان عددا من الاجانب خطفوا مؤخرا في العراق وهم اربعة نشطاء سلام، امريكي وبريطاني وكنديان تم خطفهم في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ومهندسان كينيان خطفا في كمين وسط بغداد اضافة الى الصحافية الامريكية جيل كارول التي اختطفت في السابع من كانون الثاني (يناير) الماضي ومهندسين المانيين خطفا في 24 كانون الثاني (يناير) الماضي ايضا.

من جهة اخرى اعلن مصدر في الشرطة العراقية الجمعة ان خمسة من رجال الشرطة جرحوا في انفجار عبوتين ناسفتين في كركوك (شمال) وبغداد حيث عثرت الشرطة على اربع جثث مجهولة الهوية.

وقال المصدر ان عبوة ناسفة انفجرت عند مرور دورية للشرطة العراقية في منطقة الصليخ (شمال بغداد) ما ادى الى اصابة شرطي بجروح. (رويترز)

شيخ مصري في ضاحية المقابر خارج القاهرة (رويترز)

مذكرة: بريطانيا تدرس فكرة اقامة حوار سياسي مع جماعة «الاخوان» في مصر

لندن ـ «القدس العربي»:

اظهرت مذكرة سرية نشرت يوم الخميس في لندن ان الحكومة البريطانية تبحث فكرة اقامة علاقات مع جماعة الاخوان المسلمين المصرية التي تعتبر اكبر قوى المعارضة في مصر، وهي الجماعة الممنوعة من الحكومة المصرية منذ اكثر من خمسين عاما، وفازت بعدد كبير من المقاعد في الانتخابات التشريعية التي اجريت العام الماضي. وقالت صحيفة «الغارديان» ان بريطانيا كغيرها من الدول الغربية تحاول استيعاب التغييرات الديمقراطية في المنطقة العربية والتي اسفرت عن فوز الاسلاميين.

واوضحت المذكرة التي اعدتها وزارة الخارجية وسربت لمجلة «نيوستيتمان» الاسبوعية ويعود تاريخها الى 17 كانون الثاني (يناير) الماضي باقامة حوار مع الجماعة المصرية التي تعتبر من اقدم جماعات الاخوان المسلمين. وقد تم قبول التوصية من قبل وزير الخارجية البريطاني جاك سترو. وتقول الوثيقة «تقديم علاقاتنا مع الاخوان المسلمين يجب ان يكون بحذر حتى لا يؤثر على علاقاتنا الثنائية مع مصر».

وجاءت التطورات البريطانية في الوقت الذي اخذت فيه ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش باعادة النظر في استراتيجيتها التي ظلت حجرا اساسيا في السياسة الخارجية وهي ربط الدعم الامريكي بالديمقراطية، الا ان تقدم الاخوان المسلمين في الانتخابات المصرية الاخيرة، والفوز الكاسح الذي حققته حماس في الضفة الغربية والقطاع، اثارا مخاوف لدى الادارة، الذي تعزز بعد صعود اسلاميين موالين لايران في العراق الذي قامت واشنطن بقلب نظام الحكم فيه، تحت ذريعة نشر الديمقراطية، ويبدو ان اطارا واقعيا في السياسة الخارجية الامريكية بدأ يظهر.

وتقول الصحيفة ان النقاش في داخل اروقة الخارجية البريطانية بدأ بعد نجاح حماس، والذي اضاف لزخم الاسلاميين في مصر، ولبنان الذي اظهر فيه حزب الله، حضورا في البرلمان.

وتقول الخارجية البريطانية ان موقفها يختلف من بلد الى اخر. وتشير الى ان انقساما في وجهات النظر حدث في الخارجية بين السفارة في تل ابيب التي عارضت اقامة اية صلات مع حماس، اما القنصلية البريطانية في القدس الشرقية فايدت اقامة اتصالات مع ممثلي حماس الفائزين، وقد تمت اتصالات مع حماس، الا ان منع الاتصال بها لا زال ساري المفعول.

واكد ناطق باسم الخارجية ان اتصالات مع ممثلين منتخبين في البرلمان الفلسطيني هو اجراء متعارف عليه دبلوماسيا. وقد قامت وزارة الخارجية بفتح ملف تحقيق في التسريب للمذكرة التي اعدتها جولي ماغريغر، عضو في فريق شمال أفريقيا، العرب واسرائيل.

واشارت المذكرة الى ان الحكومة المصرية تعتبر الجماعة وجها سياسيا لمنظمة ارهابية مع انه لا يوجد اي دليل على تورطها في النشاطات الارهابية كما استنتجت الابحاث التحليلية رغم وجود احتمال بان تكون الجماعة قدمت تبرعات خيرية الى حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

ودعت المذكرة للقاء دبلوماسيين مصريين والممثلين البرلمانيين لجماعة الاخوان حين يزور مسؤولون بريطانيون على مستوى متوسط القاهرة، كما اوصت بممارسة ضغوط على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي لاجراء اتصالات مع جماعة الاخوان المسلمين المصرية. وفي الوقت الذي تواصل الحكومة المصرية اعتبار الجماعة حزبا غير شرعي، الا انها سمحت لافرادها بالمشاركة في الانتخابات كمستقلين، وحققت الجماعة فوزا بثمان وثمانين مقعدا. وتضيف المذكرة انه «سيكون من الصعب الحفاظ على مصداقية مطالبتنا مصر ادخال اصلاحات ديمقراطية اضافية اذا فشلنا في التعامل مع اكبر جماعات المعارضة وأكثرها فاعلية». وحتى عام 2002 عقد الدبلوماسيون البريطانيون لقاءات غير رسمية مع ممثلي الجماعة واعضائها في البرلمان، الا ان الحكومة المصرية عبرت عن عدم ارتياحها من هذه اللقاءات، ومنذ تلك الفترة، 2002 حدثت لقاءات عابرة فقط، على حد تعبير المذكرة.

ونقلت الصحيفة عن كريس دويل، رئيس جمعية التفاهم العربية ـ البريطانية (كابو) قوله انه كان هناك نوع من عملية المراجعة الذاتية داخل وزارة الخارجية، وانه اذا كانوا سيواصلون خط نشر الديمقراطية الامريكي، فعليهم اقامة اتصالات، وهو ما يفعلونه لمدى معين مع جماعات اسلامية في العراق.

وكانت صحيفة «ديلي تلغراف» اليمينية قد اشارت في افتتاحيتها يوم الخميس الى ان الخوف من الديمقراطية يعد بمثابة تشجيع على الفساد والقمع والركود. واشارت في افتتاحيتها الى الاخوان المسلمين الذين قالت انهم على خلاف حماس وحزب الله، ليس لديهم جناح عسكري، وبعد ان تخلوا عن خيار العنف لتحقيق اهدافهم يجب ان تتاح لهم فرصة متساوية في انتخابات الرئاسة المصرية في 2011.

ودعت الصحيفة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الامريكية الى طرح موضوع الاخوان في اثناء زيارتها للقاهرة الاسبوع القادم.

تقرير: «الهروب الكبير» لسجناء القاعدة في اليمن يثير أسئلة حول تقصير او تواطؤ

صنعاء ـ من محمد الديلمي:

أدى فرار 23 سجيناً من القاعدة في الثالث من شباط (فبراير) الجاري إلى ردود فعل إقليمية ودولية متباينة ووضعت السلطة اليمنية في موقف حرج بسبب الغموض الذي اكتنف اكبر عملية فرار لمن يوصفون بـ«أخطر أعضاء القاعدة».

وقال اللواء مطهر المصري نائب وزير الداخلية اليمني خلال مناورة عسكرية يمنية ـ بريطانية مشتركه بدأت الخميس «أؤكد على أن التحقيق مستمر والأجهزة الأمنية ستتمكن من القبض عليهم».

وتعد المناورة العسكرية بالذخيرة الحية التي تنفذ عند أطراف الصحراء في اليمن رسالة طمأنة من الحكومة اليمنية إلى العالم بوجود مساع تبذل لاستعادة أعضاء القاعدة الذين فروا عبر نفق حفروه من سجن في العاصمة صنعاء، بينهم متهمون بتنفيذ هجومين على المدمرة الأمريكية (كول) لعام 2000 وناقلة النفط الفرنسية العملاقة (ليمبورغ) عام 2002.

وافترضت صحيفة « 26 ايلول» المقربة من القصر الرئاسي في عددها الجمعة أن الفارين استخدموا الطريقة نفسها التي حاول 600 عراقي معتقل تنفيذها للهروب من أكبر السجون العراقية الذي تحرسه القوات الامريكية خلال شهر آذار (مارس) 2005.

وحاولت الصحيفة في عرضها لتفاصيل محاولة الهروب العراقية إبعاد الشبهة عن أي تقصير أو تواطؤ أو تشكيك في مصداقية الأجهزة الأمنية اليمنية.

وقلل مسؤول أمني في حديث مع «يونايتد برس انترناشونال» من احتمال فرص العثور على الفارين من أحد أكثر سجون المخابرات تحصيناً رغم التحقيقات التي طالت نحو 170 من المعتقلين على ذمة الانتماء إلى القاعدة، لا زالت السلطات تتكتم على نتائج سير التحقيقات معهم.

وكشفت برقية صادرة عن السفارة الامريكية في صنعاء إلى مقر وزارة الخارجية في واشنطن، نشرت تفاصيلها الصحف الأمريكية أمس استنتاجا بأن عملية الفرار لم تكن لتتم بدون تواطؤ وتسهيل من داخل جهاز المخابرات اليمنية ذاته، المسمى بالأمن السياسي.

وقال مصدر يمني مطلع إن ما أصبح يطلق عليها عملية «الهروب الكبير» أدت إلى تدخل المخابرات الأمريكية والفرنسية في سير التحقيقات، وسط اتهامات أمريكية بضلوع مسؤولين في جهاز المخابرات اليمنية بتسهيل عملية الهروب.

وأكد المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أن السجناء الفارين هم من أبلغوا عن واقعة فرارهم، موضحاً أن محققين من مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكي الذي يمتلك مكتبا له في صنعاء، ومحققين فرنسيين شرعوا منذ يومين بإجراء تحقيق مشترك مع جهاز الأمن القومي.

وكانت واشنطن ساعدت اليمن قبل سنوات على تأسيس جهاز مخابرات جديد رديف لجهاز الأمن السياسي هو جهاز الأمن القومي، بناء على نصائح امريكية بأن الأمن السياسي قد يكون مخترقا من الموالين للتنظيمات الدينية.

وأدت تلك التطورات إلى حث السفارة الأمريكية لرعاياها في اليمن على تعزيز إجراءات أمنهم وعدم التردد على الأماكن المزدحمة، معتبرة أن الأمريكيين هم الأكثر عرضه للهجوم في اليمن.

وأقامت الشرطة اليمنية وقوات الجيش حواجز تفتيش على الطرقات بحثا عن الفارين، ووزعت صورهم في الأماكن العامة.

وفي سياق التشجيع على المساهمة بعملية اعتقال الهاربين عرضت الحكومة اليمنية مكافأة نقدية تنوف عن خمسة وعشرين ألف دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقالهم.

ووصف مراقبون الطريقة التي تعامل بها اليمن مع الحادث بـ«الهادئة والمتعقلة» رغم أن الامريكيين حركوا قطعا بحرية في المياه الدولية اليمنية بنيّة استفزاز اليمن، ودفعها للقبول بأية تدخلات امريكية، لكن الأمر لم يجر على هذا النحو.

وقال عدد من صيادي البحر الأحمر وخليج عدن إن زوارق بحرية امريكية تتبع سفنا حربية تتخذ من قاعدة بجيبوتي مركزاً لها زادت من عمليات التمشيط والمراقبة للسفن والمراكب التي تبحر من الموانئ والمراسي اليمنية وأجبرت بعضها على التوقف لتفتيشها في عرض البحر.

واستمرارا للانتقادات الامريكية الموجهة لليمن طالب عضوا مجلس الشيوخ الامريكي كارلين ليفن وتشارلز شومر بمعرفة ما إذا كانت الأجهزة الأمنية اليمنية مخترقة من القاعدة، في وقت أشار بيان لوزارة الدفاع الامريكية إلى أن سفنهم تراقب المياه الدولية على طول السواحل اليمنية لمنع هروب الفارين واعتقالهم.

وفرضت السعودية حالة طوارئ على حدودها مع اليمن خوفا من تسلل الفارين الـ23 إلى المملكة وعززت من مراقبتها للحدود اليمنية التي تشكو من تسرب سلاح ومتسللين عبرها، في حين أعلن وزير الداخلية اليمني الدكتور رشاد العليمي أن صنعاء سلمت الرياض خلال الفترة الماضية 69 من أعضاء القاعدة تمكنوا من التسلل إلى الأراضي اليمنية العام الماضي.

ولم تُكشَف أي معلومات عن نتائج استدعاء النيابة الجزائية رئيس ووكيل جهاز الأمن السياسي (المخابرات) والتحقيق معهم، إلا أنه تتردد توقعات بتغييرات محتملة في الجهاز امتصاصاً لجزء من السخط والانتقاد الخارجي.

وأياً تكن طريقة الفرار فإنها تحيل الموضوع إلى السؤال نفسه الذي أثارته عملية فرار سابقة في عدن، وعن مدى وجود مراكز نافذة داخل الجهاز الأمني والحكومي مرتبطة بعمليات الفرار ومتورطة بعلاقات واسعة مع عناصر تنظيم القاعدة في اليمن.

وكانت صحيفة « 26 ايلول» نفسها ذكرت أن 13 من الفارين الـ23 هم من المتهمين بحادثة تفجير المدمرة الامريكية (كول) وناقلة النفط الفرنسية (ليمبورغ)، بينهم جمال البدوي، المتهم الثاني في قضية (كول)، وهو نفسه الذي قاد عملية الهروب السابقة لمتهمي (كول) من سجن عدن بعد حفره مع 8 من رفاقه منفذا داخل دورة مياه السجن.

ورأى المعارض اليمني عبد الله سلام الحكيمي أن تكرار الحادثة بالتفاصيل والأشخاص أنفسهم يعزز الشكوك بوجود دعم لوجستي على مستوى عال، توفره مراكز داخل النظام اليمني انطلاقاً من مصالح غير واضحة تماما.

وكانت صنعاء استجابت خلال الأعوام الفائتة لطلب امريكي بالتحقيق مع بعض قيادات عسكرية يمنيه من خلال لجنة تحقيق تابعة للمخابرات الامريكية، وقد تم التحقيق بالفعل إلا أن نتائجه لم تعلن.

وقال مراقبون إن الغموض ما يزال يكتنف الملفات المتعلقة بالقاعدة بشكل عام، وتضيف حوادث الفرار ألغازاً أخرى إلى سلسلة الألغاز التي تحيط بطبيعة نشاط القاعدة في اليمن والتعامل الحكومي معه، وأيضاً استحقاقات التحالف الرسمي مع الحملة الدولية في حربها على الإرهاب. (يو بي آي)

السودان يخشى ضغوطا امريكية لمنعه من استضافة القمة العربية

الخرطوم ـ «القدس العربي»
ـ من كمال حسن بخيت:

سمت الحكومة السودانية مستشاري الرئيس د. غازي صلاح الدين ود. مصطفى عثمان اسماعيل، موفدين من الرئيس عمر البشير للرؤساء والملوك العرب لتوجيه الدعوة لهم لحضور قمة الخرطوم المقرر انعقادها نهاية الشهر الجاري. وقال د. مصطفى عثمان اسماعيل ان الخرطوم ستشرع خلال الاسبوع المقبل في توصيل الدعوات للزعماء والملوك العرب وابان مصطفى ان التجهيزات كافة لانعقاد القمة اكتملت مشيراً في مؤتمر صحافي عقده أمس الى ان الدعوة بالنسبة لفلسطين ستوجه الى الرئيس محمود عباس ابو مازن، وعلمت «القدس العربي» من مصادر نافذة ان رئاسة الجمهورية حددت مستشاري الرئيس د. غازي صلاح الدين ود. مصطفى اسماعيل للقيام بجولة واسعة تشمل الدول العربية كافة لتوجيه الدعوات لحضور القمة. وفي سياق متصل ترأس د. لام اكول وزير الخارجية أمس اجتماع اللجنة السياسية الخاصة باعداد القمة وبحث الاجتماع الموضوعات التي يعتزم السودان ادراجها ضمن جدول اعمال القمة وتشتمل الموضوعات والاجندة التعاون العربي الافريقي في محاوره الاقتصادية، والثقافية، والاعلامية، والسياسية التي من شأنها دفع وتطوير أطر التعاون بجانب تشكيل آلية للبحث العلمي العربي وبند آخر يتعلق بدعم جهود السلام والتنمية والوحدة في السودان. وتسبق القمة ندوة بالخرطوم تبحث في آفاق التعاون العربي الافريقي واخرى عقب القمة لوضع تفصيلات آلية البحث العلمي العربي. الى ذلك تقدم عدد من نواب الكونغرس الامريكي بمشروع قرار يدين استضافة السودان لقمة الدول العربية المقبلة وقالت صحيفة «زي هيل» الصادرة عن الكونغرس امس ان النائب الجمهوري فرانك بالون تقدم بمشروع القرار يوم الثلاثاء مصحوبا بمساندة وتأييد 36 نائبا من بينهم دان بورتون عن ولاية انديانا ودانا روهرابشير عن ولاية كلفورنيا واليانا روس. وقال النائب فرانك بالون ان ادانة عقد القمة العربية بالخرطوم تعكس مدى ادراك نواب الكونغرس بما سماه الابادة الجماعية باقليم دارفور، واضاف اذا لم يتحرك البيت الابيض حول مسألة دارفور سيكون لزاما على الكونغرس القيام بعمل ما. وقال النواب ان عقد القمة العربية في الخرطوم في آذار (مارس) المقبل يمثل تحفيزا للحكومة السودانية ويشجعها على ارتكاب ما اسموه المزيد من الابادة الجماعية بدارفور. لكن وزارة الخارجية الامريكية قالت انها سترحب بأي قرار من قمة الخرطوم يدفع اطراف النزاع في دارفور للوصول الى اتفاق سلام في الاقليم. في الاثناء دعت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية الى ادخال تعديلات جوهرية على مسودة مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية الجديد الذي طرحته مؤسسة اتجاهات المستقبل وأبدى الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي المعارض اعتراضه المبدئي على تسجيل الأحزاب المذكور في مسودة المشروع لافتاً في حديثه خلال ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة اتجاهات المستقبل لمناقشة القانون ودعت عدداً من الشخصيات الوطنية وممثلين للقوى السياسية الى ضرورة استقلالية المفوضية التي تشرف على تنظيم العمل الحزبي، وفي ذات الورشة قال مساعد الأمين العام لحزب الأمة القومي د. عبد الرحمن الغالي ان منع التنظيمات المسلحة من حق التعبير السياسي في ظل الظروف الراهنة لن يكون في مصلحة التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة. فيما رأى المعتز مصطفى أحمد من الحزب الاتحادي أن ارتباط مفوضية تنظيم الأحزاب والقوى السياسية بالمجلس الوطني يؤثر على أدائها. وقال الدكتور عوض السيد الكرسني مقرر اللجنة ان فكرة مسودة القانون جاءت في اطار المساهمة في انفاذ مهام اتفاقية السلام بمساعدة القوى السياسية على بناء قدراتها، مشيراً الى أن اللجنة عقدت (15) اجتماعاً تخللتها مراجعة (17) قانوناً لسبع عشرة دولة، كما استعانت اللجنة بآراء الخبراء بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، مؤكداً أن المشروع أهلي ولم تتدخل أية جهة حكومية أو غير حكومية في أعمال اللجنة، وأن المشروع تم بتمويل من السفارة البريطانية. من جانبه أشار د. الطيب حاج عطية عضو اللجنة الى أن مشروع القانون النهائي ما زال مطروحاً للنقاش من مختلف القوى السياسية لتحويله لصيغة عملية. وقال د. الطيب زين العابدين ان القانون منحاز للديمقراطية بصورة عامة وداخل الأحزاب نفسها، كما أنه يدعو الى دعم الأحزاب مالياً من الدولة، وقال ان مشروع القانون هو جهد بشري يتحمل الخطأ والصواب وقابل للتعديل من جميع القوى الوطنية والسياسية.

المعارضة اليوغندية تتهم الحركة الشعبية بدعم موسيفيني في الانتخابات

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

شن حزب المؤتمر الشعبي اليوغندي المعارض هجوما على الحركة الشعبية لدعمها الحملة الانتخابية للرئيس اليوغندي يوري موسفيني، وقال رئيس الحزب باتريك روبيهايو ان الحركة الشعبية تتدخل في العملية الانتخابية في يوغندا من خلال حملة تخويف الناخبين وانصار احزاب المعارضة المنافسة لموسفيني في الانتخابات الرئاسية، واضاف في مؤتمر صحافي امس بكمبالا ان جنود الجيش الشعبي يتواجدون الآن في مقاطعات كوبوكو وادجوماني وموبو وباقي المقاطعات المتاخمة لحدود يوغندا مع جنوب السودان ويقومون بتخويف الاهالي لكي يصوتوا لصالح موسفيني في الانتخابات، وقال انهم يرتدون زي الجيش الشعبي ومدججون بالاسلحة الثقيلة، وهو ما نفاه وزير الاعلام اليوغندي لاحقا واصفا المعارضة اليوغندية بتلفيق الاكاذيب الهادفة الى زعزعة حسن الجوار بين السودان ويوغندا.

من جهته نفى الناطق باسم الجيش اليوغندي وجود عناصر من الحركة الشعبية بسلاحها داخل الاراضي اليوغندية، واشار الى ان لجان الاشراف على الانتخابات بها عناصر من الشرطة والجيش والمخابرات ولم ترصد اي تحرك من هذا القبيل.

وانتقد رئيس حزب المؤتمر الشعبي اليوغندي ما اسماه مشاركة ربيكا قرنق وزيرة الطرق والمواصلات بحكومة الجنوب والدكتور مصطفى عثمان اسماعيل مستشار الرئيس في الحملة الانتخابية لموسفيني واصفا حكومة كمبالا بازدواجية المعايير عندما تبيح دعم السودان وليبيا لحملة موسفيني وتعتبر دعم رواندا للمعارض كيزي بيسيجي بالعمل غير الشرعي.